جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل
كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق
السنة الأولى ماستر
قانون عام

07 ذو القعدة 1445هـ
15 ماي 2024م
ساعة ونصف

الإجابة النموذجية لامتحان مادة المؤسسات الدستورية

السؤال الأول: أذكر، مع التأسيس، اختصاصات المحكمة الدستورية الجزائرية. (دون شرح). **(05ن)**

- الرقابة على دستوريه القوانين إما رقابة مطابقه أو رقابة الدستورية (المادة 190 من الدستور).
- كقاضي انتخاب (المادة 191 من الدستور).
- تفسير القواعد الدستورية (المادة 192 من الدستور)
- تفصل في الخلافات التي قد تحدث بين السلطات الدستورية (المادة 192 من الدستور.
- توجد لها اختصاص استشارية متعددة.

السؤال الثاني: بيّن مدى فعالية وسائل رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية في النظام السياسي الجزائري. **(14ن)**

توجد رقابة للسلطة التشريعية على السلطة التنفيذية بعدة آليات ووسائل منها ما يترتب عنه المسؤولية، واخرى استعلاميه فقط ليس لها اي أثر قانوني على عمل السلطة الأخرى.

- **من الوسائل الرقابية البرلمانية التي تثير المسؤولية السياسية للحكومة:**

الرقابة على مخطط أو الحكومة (الوزير الأول) أو برنامج الحكومة (رئيس الحكومة) المقدم أمام المجلس الشعبي الوطني ويمكن لمجلس الأمة أن يتخذ موقفا بموجب لائحة دعما سياسيا للحكومة أو انتقادا لها. لكن إذا رفض في المرة الثانية يحل البرلمان وجوبا وهو تقييد لعمل البرلمان (المادة 108 من الدستور).

بيان السياسة العامة الذي يحيط أعضاء البرلمان بما تم تنفيذه أثناء سنة من تقديم مخطط عملها (المادة 111 من الدستور) وتعقبه عدة إجراءات كتبني المجلس الشعبي الوطني للائحة أو لوائح، قد يترتب عليها ملتمس الرقابة أو لائحة اللوم، لكن المؤسس الدستوري حمى الحكومة بتكريس مجموعه من القيود حول إجراء ملتمس الرقابة نص عليه في المادتين 161و162 من الدستور يصعب تطبيقها. كما يمكن لرئيس الجمهورية حل البرلمان (المادة 151 من الدستور) قبل استعمال المجلس الشعبي الوطني لملتمس الرقابة.

وقد تطلب الحكومة التصويت بالثقة، حيث يحق لها التوجه للبرلمان لطرح مسألة طلب تجديد الثقة (المادة 115 من الدستور) شريطة أن يسجل طرح الثقة في جدول أعمال المجلس الشعبي الوطني وجوبا، ويمكن لرئيس الجمهورية حل البرلمان قبل سحب الثقة من الحكومة.

الاستجواب الذي يحمل في طياته المحاسبة والاتهام للحكومة وقد يؤدي الى طرح الثقة بها كمجموعه أو بأحد أعضائها (المادة 161 من الدستور).

هذه الوسائل التي ترتب المسؤولية السياسية للحكومة، توجد لدى السلطة التنفيذية وسائل مضادة لها أقوى منها وأكثر فعالية، أو هي وسائل يصعب تطبيقها نظرا ما تتطلب من إجراءات كملتمس الرقابة.

- **وسائل استعلاميه للرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة لا تترتب عليها المسؤولية السياسية للحكومة يتمكن البرلمان من الحصول على المعلومات تتمثل أساسا في:**

السؤال (شفوي وكتابي) (المادة 158 من الدستور)، أو عن طريق الاستجواب (المادة 161 من الدستور)، أو عن طريق لجان التحقيق (المادة 159من الدستور). وهذه الوسائل يمكن للحكومة التهرب منها بالإجابة العامة أو حتى عدم الإجابة كالأسئلة، أو عدم الإعلان عن نتائجها كلجان التحقيق.

بالتوفيق والنجاح

أستاذ المادة: ص. ب